S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/965
19 October 1998

مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي أود أن أرفق طيه رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ والمتضمنة تفاصيل عن الأعمال والتصرفات التي تنطوي على استخدام القوة التي تمارسها الولايات المتحدة ضد سيادة العراق وأمنه القومي ووحدته الإقليمية واستقلاله السياسي وبما يشكل خرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة ولجميع قواعد القانون الدولي، والتي تطلب من مجلس الأمن تحميل الولايات المتحدة المسؤولية الدولية بكل جوانبها ومعاقبتها على تلك الأعمال اللاقانونية واللاشرعية.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على توزيع رسالتي هذه ومرفقها الذي يتضمن رسالة السيد وزير الخارجية كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمـــدون
السفير
الممثل الدائـم

211098 211098 98-31011

المرفق

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من وزير خارجية العراق

نود أن نشير إلى رسائلنا الموجهة إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ و ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ و ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٦ و ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ و ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ و ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ و ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ و ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ و ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨.

وإن حكومة جمهورية العراق تنبه، مرة أخرى، إلى الوضع الخطير الذي يهدد الأمن والسلم في منطقتنا والناجم عن جملة الأعمال والتصرفات التي تنطوي على استخدام القوة التي لم تتوقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن ممارستها ضد سيادة العراق وأمنه القومي وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

وفي هذه الرسالة ندرج للمجلس بعضا من التصرفات والأعمال الأمريكية اللاقانونية التي تشكل خرقا فاضحا وسافرا لميثاق الأمم المتحدة ولجميع قواعد أحكام القانون الدولي، كما يأتي:

١ - في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ اتخذت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قرارا انفراديا لا قانونيا ولا شرعيا فرضت بموجبه منطقة حظر للطيران في شمال العراق. كما استخدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وما تزال القوة الغاشمة لمواصلة فرض قرارها اللاقانوني واللاشرعي هذا على العراق، في وقت لا تمتلك فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أي تخويل من مجلس الأمن للقيام بهذا التصرف.

وقد أكد هذه الحقيقة أعضاء دائمون في المجلس وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة، إضافة إلى أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) تعني إنهاء كليا للأعمال العدائية العسكرية، وأن أي تجديد لها يجب أن يكون من خلال العودة إلى مجلس الأمن والحصول على تخويل منه بذلك للحالة المحددة، تطبيقا للحكم الوارد في الفقرة ٣٤ من القرار.

لذا فإن إجراء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هو عمل لا قانوني ولا يستند إلى أي أساس شرعي.

لقد ترتب على هذا الاجراء قيام الطائرات الحربية الأمريكية منذ حزيران/يونيه ١٩٩١ بمواصلة طلعاتها العدوانية التي تخرق سيادة العراق وتهدد أمنه وسلامته وأمن وسلامة شعبه. وقد بلغ عدد الخروقات الجوية الأمريكية المعادية للمجال الجوي العراقي في شمال العراق منذ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ما عدده ٩٧٢ ٤١ خرقا.

٢ - في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ اتخذت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قرارا انفراديا لا قانونيا ولا شرعيا آخر فرضت بموجبه منطقة حظر الطيران على جنوب العراق. وكان واضحا أن حكومة الولايات المتحدة تسعى بعملها الجديد هذا إلى استكمال عدوانها الذي بدأت به في شمال العراق.

فمنذ آب/أغسطس ١٩٩٢ بدأت الطائرات الحربية الأمريكية بتحليقات استفزازية معادية في المجال الجوي في جنوب العراق بلغت حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ما عدده ٢١٥ ١٢٤ خرقا وهذا يدلل بشكل صارخ على حجم وجسامة وخطورة هذا العمل العدواني. إن هذه الأعمال العدوانية الأمريكية الخطيرة التي تهدد سيادة العراق وأمنه وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي سببت وما تزال تسبب أضرارا مادية ومعنوية ونفسية جسيمة للشعب العراقي.

٣ - وبتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أطلقت السفن الحربية الأمريكية من مياه الخليج العربي والبحر الأحمر أكثر من ٤٠ صاروخا من نوع توما هوك (كروز) على مدينة بغداد. وقد أصاب أحد هذه الصواريخ فندق الرشيد في وسط بغداد في حين أصابت الصواريخ الباقية منشأة النداء الصناعية في جنوب بغداد ومواقع الدفاع الجوي في جنوب العراق، وذلك بذريعة واهية مفادها أن العراق منع اللجنة الخاصة من استخدام الطائرات في التنقل. وقد أدى هذا الهجوم الصاروخي إلى سقوط ضحايا مدنيين وخسائر مادية جسيمة.

٤ - وبتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣، مرة أخرى، أطلقت السفن الحربية الأمريكة في الخليج العربي والبحر الأحمر ٢٣ صاروخا حربيا من نوع توما هوك (كروز) على العاصمة بغداد ضربت اثنين من أحياء بغداد المدنية وهما: حي المنصور وحي المأمون الآهلين بالسكان المدنيين، وتذرعت الحكومة الأمريكية هذه المرة بكذبة جديدة مفادها أن المخابرات العراقية حاولت اغتيال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش. وقد أدى هذا العدوان الأمريكي إلى استشهاد عدد من المدنيين الأبرياء إضافة إلى خسائر مادية كبيرة.

٥ - وبتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية "إن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل جهودها من أجل تغيير النظام السياسي في العراق" وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل الضغط على الحكومة العراقية إلى أن تحل حكومة موالية لأمريكا محلها.

لقد أكد هذا التصريح الرسمي ضلوع حكومة الولايات المتحدة في العمليات السرية التي كانت تقوم بها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتغيير النظام الوطني في العراق. وقد فشلت جميع هذه المحاولات بفضل التفاف الشعب العراقي حول قيادته الوطنية للدفاع عن سيادة العراق وأمنه وسلامته الإقليمية والتصدي لكل الأعمال العدائية الأمريكية الرامية إلى المساس بوحدته الوطنية. (انظر الوثيقة S/1995/752).

٦ - وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، ألقى وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، وليم بيري، محاضرة أمام معهد دراسات الشرق الأوسط قال فيها "أعتقد أن هناك ما يمكننا نحن ودول في المنطقة أن نفعله لتسريع سقوط النظام العراقي".

٧ - وفي شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ وفي إطار ممارسة العراق لسيادته على إقليمه، تصدت القوات المسلحة العراقية لعملية تغلغل أجنبي في شمال العراق. وإن هذا الإجراء يقع في صميم مسؤولية حكومة العراق في الدفاع عن أبناء شعب العراق في شمال البلاد، وردع أي عدوان أجنبي عليه، وهو حق تكفله جميع المواثيق الدولية وقواعد وأحكام القانون الدولي لكل دولة في حماية مواطنيها من التدخلات الأجنبية، وعلى أثر ذلك وجهت الإدارة الأمريكية صواريخها على أراضي العراق وتسببت في سقوط العديد من الضحايا المدنيين الأبرياء والحاق الدمار بالعديد من المنشآت الوطنية.

ومما يدعو للاستغراب والاستهجان الشديدين أن الرئيس الأمريكي كلينتون برر عدوانه على العراق بأنه معاقبة لقيادة العراق على الرغم من أنها قد تصرفت داخل أراضيها معتبرا دون خجل أن تصرف حكومة العراق هذا يشكل تهديدا لجيرانها وتهديدا للمصالح الأمريكية.

٨ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على أثر الأحداث التي أشرنا إليها في الفقرة ٧ أعلن الرئيس الأمريكي بأن بلاده قررت توسيع منطقة حظر الطيران في جنوب العراق من خط العرض ٣٢ إلى خط العرض ٣٣ شمالا.

إن التمادي الأمريكي العدواني بتوسيع منطقة حظر الطيران، رغم الكذب والتبرير المفضوح له تم رفضه حتى من قبل أحد شركاء الولايات المتحدة الذي وقف موقفا مضادا منه. (انظر الوثيقة S/1996/711).

٩ - وبعد انفضاح مؤامرة الولايات المتحدة التي قادتها المخابرات المركزية الأمريكية في شمال العراق، تلك المؤامرة التي كانت تستهدف زعزعة أمن العراق ووحدة شعبه صرح الرئيس الأمريكي كلينتون في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قائلا: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تبذل كل ما في وسعها من أجل مساعدة الذين عملوا معنا في العراق على الفرار من هذا البلد" وأضاف "أننا نعمل كل شيء من أجل أن نساعد أي شخص يحتاج لأن يكون خارج العراق".

كما عبر الرئيس الأمريكي صراحة عن تدخل بلاده في شؤون العراق الداخلية قائلا "إن إمكانياتنا في السيطرة على الأحداث الداخلية في العراق محدودة ولكننا قمنا بما نعتقده مهما. إن ما قمنا به هو توسيع منطقة الحظر الجوي وتقويتها وضرب الدفاعات الجوية. وهذا يعني بأن على الرئيس صدام حسين أن يدفع كل يوم ثمن قدرته على المناورة في داخل بلاده، وعملنا ما كنا نعتقد بأنه العمل الملائم هنا". (انظر الوثيقة S/1996/229).

١٠ - وبتاريخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٧ ألقت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية محاضرة في جامعة جورج تاون أكدت فيها على أن حكومة الولايات المتحدة استخدمت مجلس الأمن وآلياته وهيئاته منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ كغطاء لتحقيق أهدافها الخاصة في المنطقة، وأولها التدخل في شؤون العراق الداخلية حيث قالت "إن أي تغيير في حكومة العراق من شأنه أن يقود إلى تغيير في سياسة الولايات المتحدة وإذا ما حصل ذلك، فإننا سنكون مستعدين للدخول وبسرعة في حوار مع النظام الخلف".

١١ - وبتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، نقلت صحيفة واشنطن بوست تحت عنوان "كيف أخفقت حرب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مع صدام" تصريحات لوارن ماريك، وهو أحد ضباط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لمراسل الصحيفة المذكورة، بأنه عمل كل ما استطاع التفكير به وكل ما كان مسموحا له القيام به لغرض الإطاحة بالرئيس صدام حسين.

وأضاف بأنه نظم طلعات جوية لطائرات بدون ملاحين فوق مدينة بغداد قامت برمي منشورات معادية للعراق، كما قام بتنظيم تدريبات عسكرية وتقديم إمدادات أسلحة لعصابات المتمردين في شمال العراق وصرف ملايين الدولارات لتنظيم حملات إعلامية وإذاعية وتلفزيونية تحرض ضد النظام السياسي الوطني في العراق وتدعو للعمل بكل الوسائل، بما في ذلك استخدام السلاح والأموال، لفصل شمال العراق عن باقي أجزاء الإقليم العراقي.

كما يشير ماريك إلى قيامه بتجنيد عملاء للعمل لصالح المخابرات المركزية الأمريكية إضافة إلى تجنيد مجموعات مختلفة من العملاء والمرتزقة بهدف تنظيم هجوم مسلح على مؤسسات الدولة العراقية. واعترف وارن ماريك بأن تلك الجهود قد استنزفت مبالغ طائلة وبما لا يقل عن مائة مليون دولار، كما اعترف بالدور الذي لعبته لجنة المخابرات في مجلس الشيوخ الأمريكي بهدف القيام بعمل سري ضد السلطة الشرعية في العراق، وفي صياغة برنامج عدواني لإسقاط النظام الوطني فيه.

ويقول ماريك بأنه كان هو ومجموعته، في شمال العراق، يديرون برنامجا سياسيا يهدف في النهاية إلى تقليص السلطة الوطنية في العراق وحصرها في مدينة بغداد مثلما قامت به وكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) سابقا في أفغانستان وضد الاتحاد السوفياتي السابق إبان الحرب الباردة (انظر الوثيقة: S/1997/548).

١٢ - وبتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أعلن الرئيس الأمريكي كلينتون للصحفيين في البيت الأبيض قراره بإرسال حاملة الطائرات جورج واشنطن إلى منطقة الخليج ضمن إطار الاستعدادات العسكرية الأمريكية للقيام بشن عدوان جديد على العراق.

١٣ - وبتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ نقلت وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) من واشنطن نص تأكيد الرئيس الأمريكي الذي قال بأن "العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ستبقى قائمة طالما بقي الرئيس صدام حسين في السلطة".

إن تأكيد الرئيس الأمريكي كلينتون على أن العقوبات المفروضة على العراق ستستمر طالما بقي النظام الوطني في العراق وعلى رأسه السيد الرئيس صدام حسين، يؤكد عدالة وصحة وموثوقية شكاوى العراق من سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق والمتمثلة باستمرار فرض الحصار الجائر عليه رغم تنفيذه لجميع متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الاستنتاج الوحيد من هذه التصريحات الأمريكية الرسمية هو أن العقوبات المفروضة على العراق قد صممت أساسا واستمرت حتى الآن لتحقيق هذا الغرض السياسي الأمريكي غير الشرعي، وليس كما يزعم لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (انظر الوثيقة: S/1997/900).

١٤ - وبتاريخ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٨ قالت مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة في اجتماع لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي: "إننا سنستمر في فرض منطقتي حظر الطيران وسوف نصر على إبقاء العقوبات على العراق".

١٥ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٨ أوردت صحيفة ايدنلك التركية الأسبوعية تصريحات ريتشارد بيرل نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق التي أكد فيها أهداف الولايات المتحدة الأمريكية السياسية ونواياها العدوانية ضد العراق، حيث يقول "يجب أن يتغير نظام صدام حسين". كما أعلن عن مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة نظام بديل للنظام الوطني في العراق. ودعا بيرل إلى "العمل ضد الرئيس صدام حسين" و "تصفية الرئيس صدام حسين بأقرب وقت".

ودعا هذا المسؤول الأمريكي إلى الاعتراف بحكومة عراقية مزيفة تنصبها الإدارة الأمريكية، وقال في هذه الحالة فقط يتم رفع الحصار عما أسماه بالمناطق التي لا يسيطر عليها الرئيس صدام حسين وإعلان استقلالها وتعزيز اقتصادها وضخ نفطها إلى الأسواق العالمية.

كما أكد نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق السياسة الأمريكية المعلنة فيما يتعلق بالحصار الظالم المفروض على العراق بقوله: "يجب أن يستمر الحصار على العراق رغم أنه ليس كافيا لحل المشكلة، وأن أمريكا مستمرة في سياسة العزل واستمرار الحصار" وأضاف بأن "أقصر طريق لرفع الحصار هو تصفية

الرئيس صدام حسين بأقرب وقت ممكن وفي حالة استمرار حكم صدام حسين فإن سياسة الحصار ستستمر باعتبارها وسيلة للضغط".

١٦ - وبتاريخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أوردت وكالة أنباء رويتر تقريرا لمراسلها كرول جياكومو عن الندوة التي عقدها مارتن أنديك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية مع الصحفيين الإقليميين في واشنطن جاء فيه نقلا عن أنديك: "أننا سنقوم بجهد لمساعدتهم وتنظيم قضيتهم ضد صدام حسين" وأضاف يقول: "لقد تشكلت ٧٣ مجموعة معارضة خارج العراق ونحن الآن بصدد الوقوف خلفهم ومساعدتهم".

وتضمن تقرير وكالة رويتر أن الكونغرس الأمريكي وافق على تخصيص خمسة ملايين دولار لتمويل ما يسمى بإذاعة العراق الحر من أجل إذاعة برامج باللغة العربية معادية للعراق. كما اقترح أعضاء من الكونغرس الأمريكي ينتمون للحزب الجمهوري الأمريكي إنفاق ٣٣ مليون دولار أخرى لتمويل عملاء المخابرات الأمريكية للإطاحة بحكومة جمهورية العراق.

١٧ - وبتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أكد الرئيس الأمريكي كلينتون على سياسة حكومة الولايات المتحدة الهادفة إلى الإطاحة بالنظام الوطني في العراق، وقال بأنه وقع في الأول من أيار/مايو قانون الاعتمادات لعام ١٩٩٨ لتوفير أموال لراديو أوروبا الحرة لبدء إذاعة معادية للعراق. وأضاف كلينتون بأن قانون الاعتمادات هذا سيوفر دعما ماديا لجهود عملاء المخابرات المركزية الأمريكية الذين يعملون لتغيير النظام السياسي في العراق.

١٨ - وبتاريخ ٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ أكدت وزيرة خارجية الولايات المتحدة أن الولايات المتحدة لن توقف عملها تجاه تحقيق هدف تغيير النظام في العراق.

١٩ - وأعلن البيت الأبيض الأمريكي يوم الاثنين ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ بأن الإدارة الأمريكية تعمل على الإطاحة بالنظام القائم في العراق وأنها تنسق مع من أسماهم بالمعارضة العراقية لتحقيق هذا الهدف. وأضاف المتحدث باسم الرئاسة الأمريكية بي. جي. كرولي، قائلا: "نأمل في قيام حكومة جديدة في العراق" وأنه "في الوقت الحاضر نحاول أن ندرس كيف نستطيع أن نستخدم بشكل أفضل الموارد التي وضعها الكونغرس تحت تصرفنا للعمل مع المعارضة العراقية".

٢٠ - ونشرت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية يوم الاثنين ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ مقتطفات من التقرير المرفوع للكونغرس الذي تضمن ما يسمى بخطة أمريكية للإطاحة بالنظام القائم في العراق.

وهذا التقرير يوضح بجلاء أن الكونغرس الأمريكي ضالع أيضا في المخطط المشبوه الذي تعمل الإدارة الأمريكية على تنفيذه ضد العراق (انظر الوثيقة: S/1998/742).

٢١ - وبتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قانون يسمح للإدارة الأمريكية بإنفاق ٩٧ مليون دولار لإمداد أسلحة ومعدات عسكرية بهدف تغيير نظام الحكم الوطني في العراق، وإنفاق مليوني دولار لدعم وكالة الإعلام الأمريكية لبث برامج إذاعية وتلفزيونية ضد العراق، وكذلك استخدام الرئيس الأمريكي لسلطاته بتقديم ما يسمى مساعدات إنسانية في مناطق تقع خارج سيطرة حكومة العراق المركزية.

وقد تناقلت وكالات الأنباء تصريحات للسناتور ترنت لوت زعيم الأغلبية الجمهورية في الكونغرس الأمريكي قال فيها إن الكونغرس يؤيد "سياسة جديدة تجاه العراق، سياسة تسعى علانية إلى إبدال نظام صدام حسين من خلال عمل أمريكي سياسي وعسكري". وأضاف لوت "إن مصالحنا في الشرق الأوسط لا يمكن حمايتها في وجود صدام حسين في السلطة". وقال: "إن المشروع يعتبر جهدا جديدا من قبل الولايات المتحدة لاستبدال الرئيس العراقي وخطة رئيسيه باتجاه الفصل الختامي في حرب الخليج".

صاحب السيادة،

إن أسس التعامل الدولي تقوم على مبادئ وأحكام ثبتتها الأعراف والمواثيق الدولية من خلال التنظيمات المؤسسية التي تعتبر الإطار القانوني والشرعي الذي ينظم العلاقات بين الدول. إن الالتزام بهذه المبادئ التي يأتي على قمتها مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وزعزعة أمنها واستقرارها، يعزز بالضرورة السلم والأمن الدوليين. وهذا ما أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة لا سيما في الفقرتين ١ و ٢ من المادة الأولى والفقرتين ٤ و ٧ من المادة الثانية.

كما نشير إلى إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول الذي تبنته الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٦٢٥ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، الذي يؤكد على مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الإستقلال السياسي لأية دولة أو على أي نحو آخر يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة. ويشكل مثل هذا التهديد باستعمال القوة أو استخدامها انتهاكا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

ويؤكد الإعلان كذلك أن: "على كل دولة واجب الامتناع عن تنظيم أعمال الحرب الأهلية أو الأعمال الإرهابية في دولة أخرى، أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها، أو قبول تنظيم نشاطات في داخل إقليمها تكون موجهة إلى ارتكاب مثل هذه الأعمال".

ومن بين هذه المبادئ أيضا مبدأ عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية الوطنية للدول، حيث لا يبيح هذا المبدأ لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى.

ولا بد من الإشارة كذلك إلى تأكيد العديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق على التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

صاحب السعادة،

إن جمهورية العراق إذ تلفت انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الأعمال والتصرفات الأمريكية اللاقانونية واللاشرعية الخطيرة فإنها تطلب من المجلس أن يبحثها، بجدية ومسؤولية تامتين، طبقا لما تمليه عليه قواعد الميثاق والقانون الدولي، وأن يضع حدا نهائيا للأعمال والتصرفات الأمريكية الخطيرة التي تهدد ليس فقط أمن العراق وسيادته وأمن وسلامة شعبه وإنما السلم والأمن الدوليين وأن يحمل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية الدولية بكل جوانبها ومعاقبتها عن تلك الأعمال اللاقانونية واللاشرعية.

وإن أي تلكؤ في قيام المجلس باتخاذ التدابير الرادعة لحكومة الولايات المتحدة طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي سيعني تخلي مجلس الأمن عن مسؤولياته مما سيؤدي إلى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياساتها العدوانية الخطيرة التي تهدد أمن وسلامة العراق الأمر الذي سيؤدي إلى فقدان الثقة بشكل تام بمصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة.

وإننا في الوقت الذي ننتظر منكم ما ستقومون به من إجراءات؛ نرجو توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق